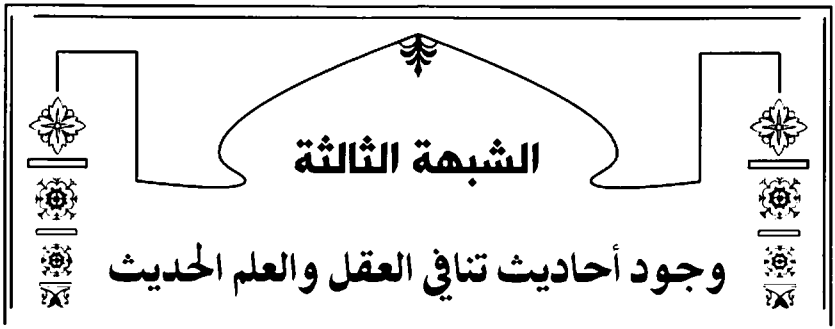

الشبهة الثالثة

وجود أحاديث تنافي العقل والعلم الحديث

كثيرًا ما يلجأ أصحاب الفكر التنويري الحداثي المعاصر إلى معارضة الشرع بعقولهم ورد الأحاديث النبوية الصحيحة، بحجة مصادمتها للعقل والعلم الحديث[1].

ويستدلون في ذلك تمويهًا: بأن الصحابة رضوان الله عليهم أعملوا العقل في نقد الحديث المروي عن النبي ﷺ.

والرد على هذه الشبهة بما يلي:

أولًا: أن المرجع في نقد الأحاديث ومعرفة وقوع التعارض بينها وبين العقل هم أئمة الحديث، الذين هم أعلم الناس بقواعد هذا العلم وأصوله، وأعرف الخلق بأحوال النبي ﷺ وأخباره وسيرته، وأنه لا يعتبر رأي من كان أجنبيًّا عن علم الحديث والاختصاص به.

---

(١) ينظر: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، لغازي الشمري (ص: ٤٨٤).

قال أبو شامة المقدسي: «أئمة الحديث هم المعتبرون القدوة في فنهم، فوجب الرجوع إليهم في ذلك، وعرض آراء الفقهاء على السنن والآثار الصحيحة، فما ساعده الأثر فهو المعتبر، وإلا فلا نبطل الخبر بالرأي، ولا نضعفه إن كان على خلاف وجوه الضعف من علل الحديث المعروفة عند أهله أو بإجماع الكافة على خلافه»[(١)].

ثانيًا: أنه لا يوجد مثال صحيح صريح وقع فيه التعارض بين حديث في أحد الصحيحين وبين العقل والعلم الحديث، بل إن كل الأمثلة التي يستدل بها بعضهم على وقوع هذا التعارض مبنية على سوء الفهم، وخطأ في التطبيق[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «اعلم أن أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعي المعارضُ أنه يخالف الكتاب والسنة، وليس في ذلك (ولله الحمد) دليل صحيح في نفس الأمر، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء، ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل»[(٣)].

---

(١) مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص: ٥٥).

(٢) ينظر: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، لعيسى النعمي (ص: ٦٣).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٩٤).

ثالثًا: أما استدلالهم برد الصحابة الحديث بمجرد مخالفة العقل، فيقال في الرد عليه: بأن الصحابة إنما وقع منهم الرد لبعض الأحاديث حين رأوا معارضتها للأدلة الأخرىٰ الصحيحة من الكتاب والسنة، وليس بمجرد معارضة العقل[(١)].

ومن الأمثلة التي يستدل بها بعضهم علىٰ وقوع التعارض بين الأحاديث الصحيحة وبين العلم الحديث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثىٰ زوجها**»[(٢)].

ويعد هذا الحديث من أكثر الأحاديث التي أثيرت حولها الشبه والطعون المعاصرة، ومن أبرزها: أن فساد اللحم المذكور في الحديث مخالف لما عُلم من قانون الطبيعة، وما أثبته العلم الحديث: من أن اللحم يفسد إذا تعرض للهواء، وأن فساده بهذه الصورة لا يختص به زمان دون زمان، وأن اللحم كان ينتن ويفسد من قبل وجود بني إسرائيل[(٣)].

---

(١) ينظر: دفع دعوىٰ المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، لعيسىٰ النعمي (ص: ٩٢- ١٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٣٠)، ومسلم (١٤٧٠).

(٣) ينظر في أقوال الطاعنين في هذا الحديث من المعاصرين: نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين حديث «لولا حواء لم تخن أنثىٰ زوجها نموذجًا»، لنماء محمد البنا، بحث منشور في مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، التابع للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد (٦٧).

والرد على هذه الشبهة بما يلي:

١- أن هذا الفهم لا أساس له من الصحة، ويدرك خطأه أي عاقل، فضلًا عن الأذكياء من العلماء من أمثال الإمام البخاري، وغيره من الأئمة الذين صححوا الحديث، فإن مقتضىٰ تصحيح الأئمة لهذا الحديث مما يدل علىٰ خطأ هذا الفهم وبعده عن الصواب.

٢- أن سياق الكلام إنما هو في عمل بني إسرائيل في اللحم، وليس الكلام عن طبيعة اللحم من حيث هو لحم، وأنه لولاهم لما ادخر، ولو لم يدخر لم يفسد.

«فكانت الأمم قبل بني إسرائيل لا تعرف أن اللحوم تخزن وتدخر، فما كانت تفعله، فما كان الفساد ولا الإخناز يتناوله، فلما جاءت بنو إسرائيل ورغس الله لهم النعم والآلاء رغسًا، وصب عليهم خيراته وبركاته، وأنزل عليهم المن والسلوىٰ، وهي أنواع من لحوم الطير الفاخرة، تأتيهم صباح مساء، لم يكن شكرهم لهذه النعم التي فضلهم بها علىٰ العالمين إلا الكفران، والإمساك، والشح، الذي لا داعي له إلا اللحازة وسوء الجبلة، بخلوا وخافوا انقطاع ما هم فيه من نعيم، ففكروا في الادخار، فهداهم شحهم وهلعهم إلىٰ أن خزنوا المأكولات وخزنوا المن والسلوىٰ، فأصيب بالفساد والإخناز شأن اللحوم، ولا تنس أن القوم كانوا جاهلين (ولا بد) طرق الادخار التي يبقىٰ معها اللحم سليمًا من

الفساد؛ لأن الناس لم يتسعوا إذ ذاك في فنون الإمساك وفنون المأكولات سنة النشوء والارتقاء»[١].

فـ«الكلام عن فساد اللحم المدّخر؛ والحديث يبين طبيعة من طبائع بني إسرائيل اشتهروا بها في واقع الحال، وهذه الطبيعة لم تنفك عنهم في يوم من الأيام، وهي حبهم للمال وللكنز والادخار، وتفضيلهم فساد ما يكنزون علىٰ أن يفيد منه غيرهم، أيًا كان هذا الغير، فالحديث لا يبيّن ولا يشير إلىٰ أنّهم سبب وجود البكتيريا التي تفسد اللحم، فهذا فهم مغلوط للنص، وإنما يبيّن طبيعة اختصوا بها عن غيرهم، حتىٰ إنهم يدّخرون ما لا يصح ادخاره كاللحم الذي يفسد، ويبدو (والله أعلم) أنه ما كان معهودًا في زمنهم أن الناس كانت تذبح، ثم إذا زاد عن حاجتها شيء إما أعطته للآخرين، أو تركته للحيوانات والسباع، ولا يوجد عندهم مبدأ ادّخار اللحوم أصلًا، حتىٰ جاء بنو إسرائيل وادّخروا ما لم يدّخر قبلهم، وما يفسد من الادخار وهو اللحم؛ أي: أنهم هم الذين سنّوا سنة سيئة هي ادّخار اللحم وفساده، لعدم إتاحة الفرص لغيرهم للانتفاع به»[٢].

---

(١) مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، لعبد الله القصيمي (ص: ١٤).

(٢) نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين حديث «لولا حواء لم تخن أنثىٰ زوجها نموذجًا»، لنماء محمد البنا، بحث منشور في مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، التابع للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد (٦٧).

٣- أنه يحتمل أن يكون فساد اللحم عقوبة إلهية بانتشار نوع جديد من البكتيريا أو سلالة جديدة من الجراثيم تُسرع بإفساد اللحم، لم تكن موجودة قبل زمنهم، فأصبح اللحم يفسد بعدهم أسرع من فساده المألوف قبل ذلك بسببهم، فصحَّ أن يُقال عنهم لذلك: «**لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم**»، وهذا ليس غريبًا على العلم الحديث، فكلنا يشاهد اليوم ويطالع من حين لآخر أخبارًا علمية وتقارير مخبرية متخصصة عن ظهور أنواع جديدة من البكتيريا القاتلة والمكروبات الضارة والفيروسات الخطيرة، وبعضها يكون بسبب تصرفات بشرية خاطئة، مثل: الإيدز، وأنفلونزا الطيور والخنازير، وغيرها.